الفلسطينيين، اذ قتلوا احدهم في ٣٠ آذار (مارس)، وآخر في ١٠/٤/١٩٨٩. وجاء ذلك على الرغم من تصريح قائد الشرطة، دافيد كراوس، في ٢٤ آذار (مارس)، بأنه سيمنع هذا التصرّف (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٥ ـ ٢٦/٣/١٩٨٩).

الى جانب أصناف الارهاب الجديد هذا، واصل المستوطنون الصهيونيون في الضفة الفلسطينية والقطاع اعتداءاتهم على القرى المجاورة؛ حيث قاموا بردم قنوات الري وباتلاف المزروعات العربية في ١٧ آذار (مارس)، انتقاماً لحرق المنشآت الزراعية في مستعمرة قطيف؛ وقد تمّ اعتقال أربعة من الاسرائيليين، بعد يوم (**المصدر نفسه**، ٢١ و٢٢/٣/١٩٨٩). ثم اقتحم مستوطنون آخرون قرية بديا، في ٢٣ الشهر، وحطموا بعض الممتلكات وأطلقوا النار على خزانات المياه، فيما قام مجهولون بحرق منزل يعود الى مواطن فلسطيني في مخيم الفارعة، في ٢٦ الشهر. وكانت العملية البارزة الاخيرة هي قيام المستوطنين بحرق عشر سيارات فلسطينية في مدينة الخليل في السابع من نيسان (ابريل) وبتحطيم النوافذ والممتلكات. وفي هذا السياق، فقد اتُّهم الحاخام موشي ليفنغر، رسمياً، بقتل مدني فلسطيني، والقيام بأعمال عدوانية في وسط الخليل، بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٨؛ وقد أُحيل الى القضاء في ١٢ الشهر (**المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٨٩).

وتشير احالة ليفنغر الى القضاء الى ان سلطات الاحتلال، لا سيما الجيش الاسرائيلي، تحاول، ظاهرياً، تحسين السمعة الخارجية، من خلال تقييد او محاكمة بعض القائمين بالتجاوزات الشديدة ضد المواطنين الفلسطينيين. وتجسّد ذلك، أيضاً، في ٢١ آذار (مارس)، حين قام قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، بايقاف الضابط المسؤول عن وقوع مجزرة ادّت الى استشهاد ثلاثة فلسطينيين في حي الشيخ رضوان، في غزة، في ١٨ الشهر (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨٩). ثم أُحيل ضابطان وجنديان الى المحكمة العسكرية، في الثالث من نيسان (ابريل)، بتهمة قتل سجين ضرباً، في شباط (فبراير) الماضي، في غزة (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩). وبعد ثمانية أيام، لجأ رئيس الاركان، دان شومرون الى فصل العقيد يهودا مئير، حاكم مدينة نابلس، بسبب تصرّفاته ضد السكان منذ فترة طويلة (كدفن أربعة معتقلين احياء)، بعد ان خيّره بين المحاكمة او الاستقالة من الجيش (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٨٩). غير ان الجيش لم ينظر بجميع التجاوزات، بل ببعضها فحسب؛ اذ أكدت المصادر الاسرائيلية ان القضاء العسكري لم ينظر سوى في ٤٦ حالة من أصل ٦٠٠ لديه (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٨٩).

تواصلت، في هذه الاثناء، أساليب القمع المعهودة ضد الانتفاضة، حيث قامت قوات الاحتلال بهدم تسعة منازل في أماكن متفرقة وبتهم متنوعة، في الفترة من ١٦ الى ٢٥ آذار (مارس) فحسب؛ بينما لجأت الى اقتلاع ما يزيد على ٥٠٠ شجرة مثمرة في قرى عديدة؛ كما أُبعدت المواطنة الثورة عراج بحجة عدم امتلاكها للاوراق الثبوتية، في ٢٣ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٢/٤/١٩٨٩). الى جانب ذلك، استمرت عمليات اقتحام القرى والاحياء والمخيمات في الضفة والقطاع، علماً بأن وتيرتها قد تراجعت عموماً. وفي حالة بارزة، شهدت رام الله انزالاً جوياً للعدو بواسطة المروحيات (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٨٩). لكن لم تنقطع حملة الاعتقالات، التي ارتفعت وتيرتها خلال أيام معيّنة؛ اذ شملت ٣٥ شخصاً في ٢٠ الشهر، و٩٩ في ٢١ منه، و٢٢ في ٢٢ منه، و٦٤ في الخامس من أيار (مايو)، و٥٠ في السابع منه، على سبيل المثال. كما أُجريت اعتقالات جماعية عدة، مثلاً في قرية كفرمندا (الناصرة)، حيث تمّ ايقاف ٢٠٠ مواطن في العاشر من نيسان (ابريل) بعد أربعة أيام من الصدامات (**الحياة**، ١١/٤/١٩٨٩). وقد عملت هذه السياسة على الحدّ من أهمية البادرة الاسرائيلية باطلاق سراح ٤٧٤ معتقلاً ـ ٢٥٠ منهم من الضفة و٢٢٤ من غزة ـ في الخامس من الشهر، أي بحلول رمضان المبارك (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨٩). كما شهدت هذه الفترة الاعلان، في ٢٢ آذار (مارس)، عن اعتقال خلية تابعة للجبهة الشعبية تضمّ ٤٠ فرداً، قاموا بحوالى ٥٠ عملية في منطقة القدس منذ أربع سنوات. وقد أكد قائد الشرطة المحلي، يوسف يهوداي، ان الخلية هي الاكبر التي تمّ اكتشافها منذ ٢٠ سنة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٣/١٩٨٩). وتبع ذلك اعتقال خلية تابعة لـ «فتح» في قرية